

المراجعة الخارجية ودورها في الكشف والحد من مخاطر الغش

"دراسة حالة مكتب KPMG بالجزائر"

The role of external audit in preventing fraud risks " case study: KPMG Algiers"

مليكَة حَفِيف شَبَايَكِي

Malika hafid chebaiki

جامعة الجزائر 3_ الجزائر

Malika@chebaiki.com

* بلقاسم الخليل بوخديمي

Belkacem el khalil boukhedimi

مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية جامعة الجزائر 3_ الجزائر

B.k.boukhedimi@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/18

تاريخ الاستلام: 2021/11/01

الملخص :

تهدف هذه الدراسة البحث في كيفية مساهمة المراجعة الخارجية في الكشف عن المخاطر التي يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تتعرض لها والآليات التي تسمح بالحد من هذه التهديدات، وهذا في ظل معيار المراجعة الدولي ISA240 ، وشملت الدراسة الميدانية النموذج المعتمد على مستوى مكتب KPMG بالجزائر لتحديد وتقييم المخاطر، حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وضع نظام محكم لإدارة المخاطر، تقييم ومتابعة هذا النظام واستخدام الأدوات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر .
الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية؛ المخاطر؛ القوائم المالية؛ الغش.

تصنيف JEL: M42, M13, M40, K4

Abstract :

This paper deals with how External audit detects threats that can affects economic entities. Also it deals with different mechanisms that manage risks; this is in light of ISA240.

Concerning the case study, it included the form approved by KPMG Algiers to identify and assess risks, as the study concluded a set of results, the most important of which is the development of an elaborate system for the management of risks of all kinds, the evaluation and follow-up of this system and the necessary means to confront the risks.

Key words: External audit, Risks, Financial statements, Fraud.

JEL classification codes: M42, M13, M40, K4.

1. المقدمة:

إن التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم وتعدد الأنشطة والمعاملات التجارية أدى إلى ظهور مخاطر تهدد مختلف المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها، وتعتبر المراجعة الخارجية المستقلة أحد أهم الأدوات للكشف والحد من هذه المخاطر، وهذا من خلال مختلف الآليات والطرق العلمية التي يعتمد عليها المراجع الخارجي من أجل ضمان استمرارية نشاطات المؤسسة في أحسن الظروف، خارج إطار التهديدات والمخاطر التي يمكن للمؤسسة أن تتعرض لها. وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المراجعة الخارجية في الكشف والحد من مخاطر الغش؟

وبهدف الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصورة أكثر تفصيلاً، سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- مفاهيم عامة حول المراجعة الخارجية والمخاطر.
- أهمية المراجعة الخارجية في معالجة مخاطر الغش.
- كيفية تقييم وتحديد المخاطر على مستوى مكتب KPMG بالجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في محاولة إبراز دور المراجعة الخارجية من خلال مختلف الآليات والتقنيات للكشف عن المخاطر التي تهدد المؤسسة وكيفية الحد منها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على المراجعة الخارجية كأداة رقابية مستقلة فعالة.
- استعراض أهم إجراءات المراجعة الخارجية في إطار الكشف عن المخاطر، تقييمها والحد منها.
- التطبيق العملي من خلال دراسة ميدانية على مستوى مكتب KPMG.

منهجية الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث تم وصف إجراءات وأساليب المراجعة الخارجية التي تسمح بالكشف والحد من ظاهرة الغش، وبعدها استخدمنا

المنهج التحليلي لدراسة الأسئلة النموذجية المتعلقة بتحديد وتقييم المخاطر على مستوى مكاتب KPMG بالإعتماد على المقابلات التي أجريت مع المسؤولين والموظفين. الدراسات السابقة:

المراجعة الخارجية ودورها في الحد من المخاطر والفشل المالي-دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2018، حيث تناولت هذه الدراسة آليات معالجة مشكلة انعدام الشفافية التامة للمراجعة الخارجية والذي يؤدي بدوره إلى المخاطر والفشل المالي للمنشآت، وهدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور المراجعة الخارجية في ظل ظروف المخاطرة ومدى إسهامها في الكشف عن الفشل المالي ، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها استخدام المراجعة الخارجية لمعايير أخلاقيات المهنة يؤدي إلى تخفيض المخاطر وحالة عدم التأكد.

2. مفاهيم عامة حول المراجعة الخارجية والمخاطر

1.1. المراجعة الخارجية

أ. تعريف المراجعة الخارجية: هناك عدة تعريفات للمراجعة الخارجية نذكر منها: التعريف الأول: هي مهمة تهدف إلى إبداء رأي عن الصورة العادلة التي تعكسها القوائم المالية، وهذا فيما يخص (Manita, 2008) :

- الحالة المالية للمؤسسة في تاريخ الاقفال أو تاريخ انتهاء الفترة.
 - النتائج المترتبة عن العمليات الخاصة بالسنة المالية.
- التعريف الثاني: المراجعة الخارجية هي الفحص المستقل والرسمي للقوائم المالية، القيود المحاسبية، المعاملات ومختلف الأنشطة لمؤسسة ما، وهذا لضمان مصداقية وموثوقية القوائم المالية، ويقوم بمهمة المراجعة الخارجية محافظ الحسابات المعتمد من طرف الهيئات الرسمية للبلد، ويمكن للمراجع الخارجي أن يقوم بالمراجعات التالية (Bank, 1998) :

- مراجعة القوائم المالية.
 - مهام المراجعة الخاصة.
 - مهام المراجعة على أساس الاجراءات المتفق عليها.
 - مهام المراجعة المحدودة وارتباطات التجميع.
- التعريف الثالث: المراجعة الخارجية هي الفحص أو الاختبار الممنهج لحالة ما، يقوم به شخص مستقل ذو كفاءة، بحيث يتأكد من صلاحية العناصر التي يقوم بفحصها، وكذا التأكد من

توافق معالجة الأحداث مع القوانين، المعايير واجراءات نظام الرقابة الداخلية، وهذا من أجل ابداء رأي مقنع حول مدى التوافق والتطابق العام لهذه الحالة مع المعايير (Pascal Dumontier, 2006).

ب. الفرق بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية: سوف نقوم بتوضيح الفرق بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: الفرق بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية	
إبداء رأي حول الحالة المالية	تقييم وتحسين أدوات الرقابة والأداء	الهدف
المعلومات المالية والجبائية	جميع أنشطة المؤسسة	نطاق العمل
محاسبة، مالية، جبائية	بين التخصصات	الكفاءات
الماضي، بصفة دورية	الحاضر/المستقبل، بصفة دورية	الفترة
المستثمرين، الجمهور	مجلس الإدارة، المديرية العامة	المستعملين
المبادئ المحاسبية المعترف بها عموما GAAP	المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية IIA	المعايير
العرض السليم والمنصف والعاقل للقوائم المالية	حماية ورفع قيمة المؤسسة	الغاية
طرف خارجي يتم التعاقد معه	موظف أجير تابع للمؤسسة	طبيعة العقد

المراجع: The Institute of internal auditors /Global, 2017,P4.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك فرق بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية، فالأولى تسعى إلى العرض السليم والعاقل للقوائم المالية التي يطلع عليها المستثمرين والجمهور بصفة عامة ، أما المراجعة الداخلية فهي تسعى من خلال تقييم وتحسين أدوات الرقابة والأداء إلى حماية ورفع قيمة المؤسسة.

ت.أنواع المراجعة الخارجية (بوتين، 2003):

- مهمة محافظ الحسابات أو مايسمى بالمراجعة القانونية
- مهمة المراجعة التعاقدية
- مهام الخبرة القضائية

ث.تقرير المراجعة(J.Price, 2019) :

هناك أربعة أنواع من الآراء والتقارير:

- رأي بدون تحفظ - تقرير نظيف (Clean Report)

- رأي متحفظ - تقرير متحفظ (Qualified Report)
- الامتناع عن ابداء رأي أو إخلاء المسؤولية عن ابداء الرأي - تقرير إخلاء المسؤولية (Disclaimer Report)
- رأي معاكس - تقرير سلبي (Adverse Audit Report)

ج. مراحل المراجعة الخارجية:

- التعرف على المؤسسة من خلال الحصول على معلومات عامة عن المؤسسة، وهذا يكون من خلال المقابلات مع المديرين، الاختبارات التحليلية وجمع المعلومات والبيانات لمختلف القطاعات.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية، ويشمل هذا التقييم الاطلاع على كل من مسار المهام، محتوى ومضمون الاجراءات، وكذلك القيام بكل من الاستبيان الخاص بنظام الرقابة الداخلية واختبارات الدوام.
- مراقبة الحسابات، ويكون عن طريق تخطيط الاجراءات الموضوعية، اختبارات التحقق من الصحة والاتساق من خلال دورة المراجعة، وكذلك تقييم مدى كفاءة أدلة المراجعة.
- انتهاء المهمة واعداد التقرير، حيث تعتبر آخر مرحلة والتي يتم فيها تنفيذ الاجراءات الخاصة باعداد خلاصة المهام، تقييم عملية المراجعة وأخيرا ابداء رأي حول ماتم مراجعته وتحرير التقرير النهائي.

ح. التطور التاريخي لمعايير المراجعة الدولية في مجال مكافحة الغش وتحديد المخاطر:

تم اضاء الطابع الرسمي لتطور المعايير على المستوى الدولي من حيث الأهداف التي يفضلها المراجع الخارجي ومن حيث المنهج المتبع في عملية المراجعة، حيث أن تأثير القوانين، حاجة الجمهور للحماية من احتيال وعدم أمانة المديرين، وكذلك الخلافات بين المساهمين، المديرين والمراجعين، كلها لعبت دورا هاما في تطور المراجعة الخارجية (David Cerassus, 2003).

في بداية القرن الماضي، كان الهدف الرئيسي من المراجعة سواء كانت خارجية أم داخلية، هو الكشف والحد من الغش من خلال التدخل كأداة رادعة، وحسب (Dicksee 1905)، فان الأعمال والكتب التي كانت في هذه الفترة اتفقت على أن هدف المراجعة هو:

- أولا، الكشف عن الغش.
- ثانيا، الكشف عن الأخطاء التقنية.

- ثالثاً، الكشف عن أخطاء في المبادئ المحاسبية.
- في سنة 1912، وبعد نشر أعمال (Montgomery 1912) تطورت أهداف المراجعة لتصبح:
- تحديد الظروف المالية الحالية ونتائج المؤسسة.
- الكشف عن الغش والأخطاء، والذي أصبح هدفاً فرعياً.
- وفي سنة 1995، قام Nobes بدراسة وتحليل آراء محاسبين في عدة دول حول هدف المحاسبة الخاصة، حيث كشفت هذه الدراسة عن ما يقارب 80% من المستجوبين يعتقدون أن هدف المراجعة الخارجية هو التأكد من موثوقية الحسابات، و8% من الأشخاص الذين تم استجوابهم يعتقدون بأن الكشف والحد من الغش هو الهدف الرئيسي للمراجعة.
- وحالياً، يكمن هدف المراجعة الخارجية في:
- إبداء رأي حول عدالة القوائم المالية فيما يخص الحالة المالية ونتائج عمليات المؤسسة، وهذا وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- توفير رقابة وفحوصات على الإفصاح عن القوائم المالية وكذا على العملية المحاسبية.
- إضافة الموثوقية للمعلومة المحاسبية.
- وفيما يخص تطور المعايير الدولية للمراجعة الخارجية من حيث المنهج المتبع في عملية المراجعة، فإن الهيئة الدولية للمحاسبين IFAC تطرقت إلى مفهوم الغش بصفة عامة، وهذا من خلال إصدار المعيار الدولي ISA240 والذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل من خلال استعراض كيفية تحديد مخاطر الغش والحد منها عن طريق أداة المراجعة الخارجية وهو موضوع بحثنا.

2.2. مفهوم المخاطر

أ. تعريف المخاطر:

في المجال الاقتصادي: حسب المعيار ISO/IEC GUIDE73 ، فإن المخاطر هي ارتباط احتمال حدث ما مع النتائج المترتبة عنه، فبمجرد القيام بمعاملات (ENTREPRENDRE) تكون هناك احتمالات لأحداث تترتب عنها نتائج إيجابية أو سلبية.. (FERMA, 2003)

في مجال المراجعة: يقصد بالمخاطر في مجال التدقيق ومراجعة الحسابات، كل الأخطاء الجوهرية التي يمكن للقوائم المالية أن تتضمنها، سواء كانت هذه الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة، وفي

هذا الإطار يكمن هدف المراجعة في خفض مستوى المخاطر الى أدنى حد ممكن، وهذا من خلال الإختبارات والفحوصات الملائمة والدلائل الكافية (Tuovila, 2019).

ب. أنواع المخاطر:

تنقسم المخاطر إلى ثلاثة أنواع:

مخاطر تتعلق بمحيط المؤسسة: وهو كل مايمكن أن يؤثر في القوائم المالية بمختلف أقسامها والذي يمكن أن ينتج عنه أخطاء جوهرية.

مخاطر تتعلق بالرقابة الداخلية: وتتمثل في الأخطاء الجوهرية التي يتم الكشف عنها عن طريق اجراءات الرقابة الداخلية.

المخاطر التي لم يتم الكشف عنها: وهي المخاطر التي عجزت الإجراءات الموضوعية للمراجعة والمتمثلة في الإختبارات التحليلية والإختبارات التفصيلية عن الكشف عنها.

3. أهمية المراجعة الخارجية في معالجة مخاطر الغش

تكمن أهمية المراجعة الخارجية في مجال مكافحة الغش في الإجراءات التالية:

3.1. إجراءات تقييم المخاطر (Iaasb, 2015) :

أ. الحصول على المعلومات من طرف الإدارة:

في البداية يقوم المراجع بالتعرف على المؤسسة ومحيطها وكذا نظام رقابتها الداخلي، وعليه يطلب من إدارة المؤسسة كل المعلومات التي لها علاقة بذلك وخاصة المعلومات التي تتعلق ب:

■ تقييم خاص تقوم به إدارة المؤسسة حول مدى سلامة قوائمها المالية من مخاطر الغش، وكذا حول طبيعة ومدى هذا التقييم.

■ الإجراءات المتبعة من طرف الإدارة لتحديد ومعالجة مخاطر الغش في المؤسسة.

■ التعليمات أو الإتصالات التي قامت بها الإدارة حول الإجراءات التي تم اختيارها

لتحديد ومعالجة مخاطر الغش في المؤسسة والموجهة للمسيرين.

■ التعليمات التي أصدرتها الإدارة والموجهة للعمال بهدف معرفة رأيهم حول الممارسات والسلوك الأخلاقي.

ب. الإستعلام والتحري :

على مستوى العمال أو الموظفين: من أجل تحديد واكتشاف مخاطر الغش سواء مشتبه فيها،

مزعومة أو مرتكبة، يقوم المراجع باستعلامات في هذا المجال ويطلب من الإدارة أو عمالها بتزويده بالمعلومات التي تساعد على تحديد المخاطر المتعلقة بالغش والتي يمكن أن تتضمنها القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

على مستوى وظيفة المراجعة الداخلية: يقوم المراجع باستجواب المسؤولين على قسم المراجعة الداخلية في المؤسسة واستخلاص وجهة نظرهم فيما يتعلق بمخاطر الغش التي تهدد المؤسسة.

ت. تقييم العوامل الخاصة بمخاطر الغش:

يمكن تعريف عوامل المخاطر بأنها تلك الظروف، الوقائع والأحداث التي تبين للمراجع الخارجي على أنه هناك أثر لوجود حوافز أو ضغوطات أو تشكل فرص لارتكاب الغش.

أولاً: العوامل الخاصة بمخاطر عرض معلومات مالية كاذبة:

يتم ترتيب وتبويب هذه العوامل حسب المعايير الثلاثة والتي تكون عموماً موجودة في حالة وجود غش من هذا النوع وهي الحوافز والضغوطات، الفرص والتبرير.

الحوافز:

- تشبع السوق أو شدة المنافسة مرفوقة بانخفاض محسوس في الهوامش.
- إرتفاع في مستوى الضعف الناجم عن التغيرات السريعة خاصة في التطور التكنولوجي، تقادم المنتجات وأسعار الفائدة.
- إنخفاض محسوس في الطلب مرفوق بزيادة في حالات الإفلاس في قطاع الأعمال والقطاع الإقتصادي بشكل عام.
- خسائر في التشغيل تؤدي إلى خطر الإفلاس أو الغلق.
- تدفقات الخزينة التشغيلية السالبة والمتكررة ومع ذلك تحقيق نتائج إيجابية ومتزايدة.
- نمو سريع للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأخرى في نفس القطاع.

الضغوطات:

تتمثل أساساً في الضغط على الإدارة من أجل بلوغ أهداف منتظرة من طرف المستثمرين وهذا لعدة أسباب نذكر منها:

- مستوى معين من المردودية منتظر من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.
- الحاجة إلى تمويل إضافي عن طريق قرض أو رؤوس أموال من أجل البقاء في المنافسة.
- الخوف من الأثر السلبي الذي ينجر من عرض النتائج المالية السيئة.

الفرص:

يمكن لطبيعة نشاط المؤسسة أن يشكل فرص لعرض نتائج مالية كاذبة، وذلك راجع ل:

- وجود عمليات هامة مع أطراف مرتبطة بالمؤسسة لكنها لم تخضع للمراجعة.

- سيطرة المؤسسة على قطاع نشاطها.
- الأحكام الذاتية التي ينتج عنها تقديرات كبيرة للأصول، الخصوم، الإيرادات والنفقات.
- تفوق المضمون على الشكل نتيجة المعاملات الغير عادية المحققة في نهاية الفترة.
- إجراء معاملات كبيرة في دول أين تكون ممارسة التجارة والثقافة تختلف.
- اللجوء إلى الوسطاء الذين ليس لديهم أي مبرر تجاري.
- أرصدة كبيرة في البنوك.
- عدم فعالية الرقابة المفروضة على الإدارة .

تبرير الغش:

ويكون هذا من خلال:

- التطبيق الغير فعال للمبادئ أو القواعد الأخلاقية للمؤسسة .
- تدخل المسيرين الذين ليست لهم علاقة بالمعاملات المالية في تحديد الطرق المحاسبية.
- اختراق والتعدي على قواعد السوق المالي.
- عجز الإدارة عن تفسير الضعف الجوهري للرقابة الداخلية.
- لجوء الإدارة إلى وسائل غير ملائمة من أجل تخفيض النتائج لأغراض جبائية.
- محاولات الإدارة المتكررة لتبرير معالجات محاسبية هامشية على أنها غير جوهريّة .

ثانيا: العوامل الخاصة بمخاطر إختلاس الأصول:

الحوافز والضغطات:

- يمكن أن تكون الإلتزامات المالية الشخصية سببا في الضغط على الإدارة أو المكلفين بالخزينة أو إدارة الأصول المحتمل إختلاسها لسرقة هذه الأصول.
- يمكن كذلك أن تكون الخلافات بين المؤسسة والأشخاص المكلفين بالخزينة أو الأصول الأخرى سببا في تحفيز هؤلاء الأشخاص لاختلاس هذه الأصول.

الفرص:

إن فرص اختلاس الأصول تزداد عندما يكون هناك:

- وجود مبالغ ضخمة في الخزينة.
- مخزون من السلع ذات القيمة العالية والحجم الصغير.
- أصول قابلة للتسويق بسهولة.
- الأصول الثابتة ذات الحجم الصغير والتي لا تحتوي على الرقم التعريفي للملكها.

■ كما أن الرقابة الداخلية الغير كافية يمكن أن تزيد من مخاطر اختلاس الأصول

التبرير:

- عدم الإهتمام بالحاجة إلى متابعة أو الحد من مخاطر إختلاس الأصول.
- عدم الإهتمام بالرقابة الداخلية التي تهدف إلى اكتشاف إختلاسات الأصول.
- السلوك الذي يوحى إلى حالة عدم الرضا اتجاه المؤسسة .
- حدوث تغير في السلوك والذي يمكن أن يكون مؤشر لاختلاس الأصول.
- التسامح مع الإختلاسات الصغيرة والتي ليست لها أهمية كبيرة.

2.3. إجراءات المراجعة للحد من مخاطر الغش:

- يتمثل النهج العام لإجراءات المراجعة في إطار الحد من مخاطر الغش في الأخذ بعين الاعتبار كيفية وطريقة المراجعة بصفة عامة والتي تعكس تفكيراً إنتقادياً أكثر حدة، فعلى سبيل المثال:
- إعطاء أهمية وحساسية كبيرة عند تحديد طبيعة وحجم الوثائق الخاصة بأدلة الإثبات للعمليات التي يتم إختيارها.
 - الإعتراف بالحاجة إلى الإثبات أكثر لتصريحات وتفسيرات الإدارة فيما يخص قضايا الأهمية الجوهرية.

أ. تعيين الموظفين والإشراف عليهم:

يتم الإستجابة لمخاطر الغش من خلال تعيين أشخاص إضافيين لمهمة المراجعة، بحيث يتمتع هؤلاء الأشخاص بكفاءات ومعارف خاصة في بعض الميادين، مثل المختصين في الغش والإحتيال وخبراء في تكنولوجيا المعلومات، ويعكس نطاق الإشراف تقييم المراجع لمخاطر الغش وكذا تقييم كفاءة أعضاء الفرقة المكلفة بمهمة المراجعة.

ب. عنصر المفاجأة في تحديد إجراءات المراجعة:

بعد إدراج عنصر المفاجأة في اختيار طبيعة جدول الأعمال ونطاق إجراءات عملية المراجعة من أهم الأشياء التي يجب على المراجع القيام بها، حيث أن كل من في المؤسسة من إدارة وموظفين اعتادوا على إجراءات المراجعة المعروفة، الشيء الذي يسمح لهم بإخفاء معلومات مالية كاذبة، ويمكن إدراج عنصر المفاجأة فيما يلي:

- القيام بفحص أرصدة الحسابات والتأكدات التي لم يتم فحصها من قبل نظراً لضعف مستوى أهميتها وخطورها.
- تغيير جدول أعمال إجراءات المراجعة بالنسبة لما كان مبرمجاً.
- استخدام طرق مغايرة للإستطلاع.
- إجراء فحوصات في مراكز مختلفة أو في المراكز الغير متوقع فيها إجراء المراجعة.

ت. إجراءات المراجعة للحد من مخاطر الغش على مستوى التأكيدات:

تتضمن مهمة المراجع فيما يخص الحد من مخاطر الغش على مستوى التأكيدات تعديلات على مستوى طبيعة، جدول أعمال ونطاق إجراءات المراجعة وذلك على النحو التالي:

- تعديل على مستوى طبيعة إجراءات المراجعة من أجل جمع أدلة ذات مصداقية أكبر.
- تكييف جدول أعمال الفحوصات التحليلية .
- تعديل نطاق الإجراءات الذي يعكس مدى تقييم مخاطر الغش.

ث. إجراءات المراجعة للحد من مخاطر الالتفاف والتحايل على الرقابة من طرف الإدارة:

سوف نتطرق في هذا القسم إلى أهم الإجراءات التي من شأنها الحد ومكافحة مخاطر التحايل على الرقابة.

أولاً: القيود المحاسبية والتعديلات الأخرى:

إن الأخطاء الجوهرية التي لها علاقة بالغش والموجودة في القوائم المالية تتضمن تلاعبات على مستوى مراحل إعداد المعلومات المالية، وذلك بسبب القيود المحاسبية التي تم تسجيلها بطريقة غير ملائمة أو غير قانونية.

إن مثل هذه التلاعبات يمكن أن تحدث طوال السنة المالية أو في نهاية الفترة، أو تكون نتيجة لتعديلات من طرف الإدارة مباشرة في القوائم المالية والتي لا تعكس القيود المحاسبية المسجلة. كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي لها علاقة بالتحايل والتلاعب بالرقابة والفحص الخاص بالقيود المحاسبية، حيث أنه إذا كانت المعالجات والرقابة الآلية تحد وتقلص من مخاطر الأخطاء الغير عمدية، فإنها لا تحد من مخاطر الأخطاء العمدية والتي تم ارتكابها من طرف أشخاص وعن قصد، وهذا من خلال التلاعب بمثل هذه الفحوصات الآلية كتعديل المبالغ المسجلة آلياً في دفتر الأستاذ أو في نظام إعداد ومعالجة المعلومات المالية، وبالتالي هناك عوامل تساعد المراجع خلال تحديد واختيار القيود المحاسبية والتعديلات الأخرى لغرض الاختبار، ومن أجل تحديد الطريقة الملائمة للتحري والتحقق من أدلة هذه التعديلات، يجب الاعتماد على العوامل التالية:

- تقييم المخاطر المتعلقة بالغش.
- الفحوصات والرقابة حيز التنفيذ الخاصة بالقيود المحاسبية والتعديلات الأخرى.
- آلية إعداد المعلومات المالية وطبيعة أدلة الإثبات الممكن جمعها.

- خصائص القيود المحاسبية أو التعديلات الكاذبة.
- طبيعة ودرجة تعقيد الحسابات.
- إدراج قيود محاسبية أو تعديلات أخرى خارج السياق العادي للعملية.

ثانيا: التقديرات المحاسبية:

يتطلب إعداد القوائم المالية تطبيق أحكام وفرضيات تسمح بالتأكد من المتابعة المستمرة لضمان عقلانية التقديرات المحاسبية، حيث أن عرض معلومات مالية كاذبة ومغشوشة يكون في أغلب الأحيان سببه خلل في التقديرات المحاسبية.

ولمعالجة مثل هذه المخاطر، هناك ما يسمى "بالمراجعة بأثر رجعي" « Revue » و « rétrospective » والتي تسمح للمراجع بمعرفة مدى تلاعب الإدارة بالمعلومات المالية.

ثالثا: المعاملات الهامة:

هناك عمليات هامة لاتدخل في إطار نشاط المؤسسة أو تظهر في القوائم المالية بشكل غير عادي، يتم إدراجها قصد عرض قوائم مالية كاذبة ومغشوشة أو إخفاء سرقة واختلاس الأصول، وللكشف عن مثل هذه المعاملات يلجأ المراجع إلى المؤشرات التالية:

- شكل المعاملات معقد للغاية.
- عدم طرح الإدارة لمواضيع طبيعة هذه المعاملات وتسجيلها المحاسبي مع المسؤولين.
- البحث عن معالجة محاسبية خاصة لمثل هذه المعاملات بدلا من المعالجة التي تفسر الجوهر الإقتصادي.

تضم هذه المعاملات عدة مؤسسات والتي لم يتم مراجعتها أو الموافقة عليها من طرف المسؤولين عن الحوكمة في المؤسسة.

3.3. استحالة إتمام عملية المراجعة:

هناك حالات خاصة تمنع المراجع من استكمال مهمته، وهي كالتالي:

- عدم امتثال المؤسسة للإجراءات الملائمة والالزمة لمعالجة خطر الغش.
- اكتشاف مخاطر جوهرية كبيرة تؤثر بشكل مباشر في القوائم المالية .
- الشك في كفاءات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة.

4. كيفية تقييم وتحديد المخاطر على مستوى مكتب KPMG بالجزائر

1.4. تعريف KPMG : هي شبكة دولية فاعلة ومتعددة التخصصات، موجودة في 156 دولة حول العالم، تنشط في مجالات عديدة كإستشارات القانونية والجباية، بما في ذلك إعداد المشاريع الخاصة بالإستثمار، القانون التجاري، قانون العمل، القانون الجبائي، قانون الجمارك وكل ما يخص تنظيم الصرف.

يعني مختصر « KPMG » ويشير إلى مؤسسي هذا المكتب وهم على الترتيب: Piet Klynveld, William Barclay Peat, James Marwick, Reinhard Goerdeler. (Stets, 2018).

2.4. KPMG في الجزائر :

تم تأسيس KPMG في الجزائر سنة 1990، وهو مكتب يضم 3 شركاء لهم خبرة تتراوح بين 10 و 32 سنة، إضافة إلى ذلك مسار تكويني ووظيفي لدى الشبكة الدولية KPMG. يمثل هؤلاء الشركاء فرقة تكميلية تلعب دور في كل من الإستمرارية، الأخلاقيات، الإستقلالية والجودة، وهذا في إطار احترام الطرق والمعايير المنصوص عليها من طرف شبكة KPMG الدولية.

يضم مكتب KPMG في الجزائر محفظة عملاء (Portefeuille clients) لأكثر من 100 مرجع في جميع قطاعات النشاط الإقتصادي والمالي في الجزائر.

3.4. قائمة الأسئلة النموذجية المتعلقة بتحديد و تقييم المخاطر:

في إطار مهمة الرقابة، تسهر لجنة المراجعة وتحصر على جلب المعلومات الخاصة بتسيير المخاطر بصفة مستمرة، وهذا من أجل القيام بجميع المهام المنصوص عليها في ميثاق المراجعة، وتقوم لجنة المراجعة على الأقل مرة واحدة في السنة بتقييم المعلومات المقدمة من طرف الإدارة، وذلك من حيث التوقيت المناسب والملائم، حيث تتضمن هذه المعلومات عناصر ذات طابع مالي أو غير مالي، حالية أو مستقبلية، كما تقوم لجنة المراجعة بمحادثات واستفسارات مع الإدارة العامة ومسؤولي المراجعة الداخلية والخارجية فيما يخص تسيير المخاطر.

وفي هذا الإطار تعتمد لجنة المراجعة لتصميم الإستجابات والمحادثات مع أعضاء الإدارة على الأسئلة النموذجية التالية:

الجدول 2: قائمة الأسئلة النموذجية المتعلقة بتحديد وتقييم المخاطر

نظام تسيير المخاطر	تقييم نظام تسيير المخاطر
استراتيجية المخاطر:	ماهي المخاطر الممكنة والتي تتضمنها استراتيجية وأهداف

النشاط؟ ماهي العلاقة الموجودة بين استراتيجية المخاطر والاستراتيجية التشغيلية أو العملياتية؟ هل تم الإبلاغ عن سياسة تسيير المخاطر بصورة واضحة في المؤسسة؟ وماهي الكيفية لتحقيق ذلك؟ ولماذا في حالة العكس؟ هل تم الكشف والإعلان عن سياسة الخوض في المخاطر؟ وماهي العلاقة بينها وبين أهداف المؤسسة؟ ماهي الكيفية التي تم الإعلان بها عن مواقف اللجنة فيما يخص المخاطر في المؤسسة؟	المنهج أو الطريقة التي تهدف إلى تحديد وتسيير المخاطر بالاعتماد على استراتيجيات وأهداف المؤسسة
هل توجد مصطلحات خاصة بتسيير المخاطر المشتركة في المؤسسة؟ وفي حالة العكس لماذا؟ هل تم إعداد وتحديد المسؤوليات الخاصة بتسيير المخاطر على مستوى الإدارة؟ وماهي الطريقة لتحقيق ذلك؟ وماهي الأسباب في حالة العكس؟ هل تعتبر ملفات تعريف المناصب أو الوظائف من المسؤوليات التي لها علاقة بتسيير المخاطر؟ هل أنظمة تسيير الأداء والحوافز تنسجم مع ممارسات المؤسسة في مجال تسيير المخاطر؟	<u>هيكلية المخاطر:</u> هي الطريقة التي تهدف إلى دعم وإدماج الإستراتيجية والمسؤوليات الخاصة بالمخاطر.
هل تم تحديد والتعرف على أصحاب المخاطر بصورة واضحة؟ وبأي كيفية؟ وفي حالة العكس لماذا؟ هل تم وضع أنظمة لقياس وضبط المخاطر؟ ماهي الكيفية التي من خلالها تم الإبلاغ عن المخاطر والمخالفات المفترضة لمختلف مصالح وإدارات المؤسسة؟ ماهي الطريقة التي يرتبط بها نظام تسيير المخاطر بنظام التأمين الخاص بالمؤسسة؟	<u>القيادة والمتابعة:</u> تتضمن تشكيل ووضع المؤشرات الرئيسية للأداء (Key performance indicators) ، تقييم وتحسين الأداء بصفة مستمرة.
هل يوجد مسح أو تخطيط لمخاطر المؤسسة؟ وماهي الأسباب في حالة عدم وجود تخطيط للمخاطر؟ هل يأخذ تخطيط المخاطر بعين الاعتبار تحديد وتقييم التعرض إلى مخاطر غير عادية؟ هل تم تحديد وفهم العلاقات بين المخاطر بصورة واضحة؟ <u>المخاطر التشغيلية:</u> ماهي المخاطر التشغيلية المستخرجة من الإستراتيجية؟ كيف يتم تحديد، تقييم وتسيير هذا النوع من المخاطر من طرف المؤسسة؟ ماهي الطريقة التي تعتمد عليها المؤسسة لتكييف نشاطها مع	<u>إحصاء المخاطر:</u> ويتعلق الأمر بتحديد، تقييم وتبويب المخاطر.

تطور الإستراتيجيات والإجراءات؟ مخاطر السمعة أو الشهرة: ماهي المخاطر التي يمكن أن تؤثر على علامة وسمعة المؤسسة؟ المخاطر التنظيمية أو التعاقدية: ماهي المخاطر المالية والغير مالية المرتبطة باحترام القواعد التنظيمية أو الإتفاقات التعاقدية؟ المخاطر المالية: هل يعرض نشاط المؤسسة الموارد المالية إلى مخاطر مفرطة؟ هل لجأت المؤسسة إلى ديون مفرطة لدعم أنشطتها التشغيلية؟ هل نجحت المؤسسة في تلبية وبلوغ الأهداف التشغيلية القابلة للقياس؟ مخاطر تكنولوجيا المعلومات: هل البيانات، المعلومات والمعارف صادقة وملائمة؟ هل أنظمة المعلومات صادقة وموثوقة؟ المخاطر الجديدة: هل تم وضع إجراءات أو آليات لتحديد المخاطر في بيئة تشغيلية في تطور مستمر؟ وماهي هذه الإجراءات؟ ماهي المخاطر الأخرى التي يمكن أن تظهر أو تحدث؟ بما في ذلك المخاطر التي تتعلق بالمنافسين الجدد أو الخاصة بنماذج جديدة للنشاط، مخاطر الكساد أو الركود، مخاطر العلاقات مع أطراف أخرى، مخاطر المقاولاتية، مخاطر سياسية أو جزائية، المخاطر المالية الناجمة عن شركاء تجاريين غير صادقين وغير موثوق فيهم، إضافة إلى المخاطر الأخرى والتي تتعلق بالكوارث الطبيعية والأزمات.	
هل تتضمن طريقة المخاطر المعتمدة الأخذ بعين الإعتبار البحث عن أسواق جديدة، فرص جديدة للشراكة، إضافة إلى الإستراتيجيات الأخرى الخاصة بترشيد المخاطر؟ وكيف تم ذلك؟ هل المخاطر عامل مهم عند البحث عن تحسين إجراءات المؤسسة؟	<u>الأمثلة:</u> إحداث التوازن بين المخاطر المحتملة والفرص وذلك بالإعتماد على فكرة قبول المخاطر.

المراجع: Audit Committee Institute KPMG, 2015

4.4. تحليل المخاطر المتعلقة بالغش عينة من مجتمعات مدرجة في المؤشر CAC40 :

من خلال المعلومات التي تم الإفصاح عنها من طرف هذه المجتمعات في تاريخ الفحص، والمتعلقة بالسنة المالية 2013 ، توصلت فرقة KPMG إلى ما يلي :

أ.عوامل المخاطر:

لقد تم إحصاء 3 مجموعات من العوامل الخاصة بمخاطر الغش وهي :

- **مخاطر الفساد:** وهي المخاطر التي تم ذكرها من طرف الأغلبية أي بنسبة 54% من المجمعات، وتضم هذه المخاطر كل من الفساد والتبويض.
- **مخاطر سرقة أو إختلاس الأصول:** وهي المخاطر التي نجدها في 26% من تصريحات المجمعات المدروسة ، وتضم كل من مخاطر التزوير، مخاطر السرقة، مخاطر الجرائم الإلكترونية ومخاطر الإحتيال.
- **مخاطر التلاعبات:** وتضم كل ما يتعلق بالإحتيال والمخالفات المحاسبية والمالية، إضافة إلى التهرب الضريبي، وتم التصريح عن هذا النوع من المخاطر بنسبة 9% من المجمعات قيد الدراسة.

ب.تسيير وإدارة مخاطر الغش:

أولاً: أدوات منع المخاطر

- وتتمثل أساساً في التكوين والتحسيس، نشر المعلومات والممارسات الجيدة وتأكيد الإمتثال لقواعد الأخلاق من طرف المؤسسات العاملة، حيث تم التصريح عن هذه الأدوات الثلاثة من طرف أغلبية المؤسسات قيد الدراسة، وكانت النسب كالآتي:
- التكوين والتحسيس يحتل المرتبة الأولى بنسبة 76%.
 - نشر المعلومات والممارسات الجيدة بنسبة 47%.
 - تأكيد الإمتثال لقواعد الأخلاق بنسبة 6%.

ثانياً: أدوات تحديد وكشف المخاطر

- ما يقارب 65% من المؤسسات تصرح بمختلف أدوات الكشف عن المخاطر بما فيها النوع الأكثر استخداماً الذي يسمى بـ "كاشف الفساد" (Whistleblowing).
- 21% من المؤسسات المدروسة تعترف فقط بوجود هذا النوع من أنظمة التنبيه.
- 18% من المؤسسات تعترف بالوسائل الأخرى دون هذا النظام.
- 26% تعترف بوجود نظام للتنبيه بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المساعدة في الكشف عن مخاطر الغش.

ثالثاً: التحقيق أو التحري

يعتبر التحقيق والعقوبات آخر عناصر سلسلة تسيير وإدارة مخاطر الغش، وفيما يخص التصريح عن هذين العنصرين فهو نادر، حيث أن 21% من المؤسسات فقط صرحت على أحد العنصرين، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات التي قامت بالتصريح عن ممارسات التحقيق في حالة وجود حالات غش ليست هي المؤسسات التي صرحت بالعقوبات. بصفة عامة، لا تصرح المؤسسات بالتفاصيل فيما يخص التحقيق والعقوبات.

الخلاصة:

خلصت دراستنا إلى مجموعة من المعطيات التي تتضمن أهم الإجراءات التي يتم من خلالها الكشف عن المخاطر بصفة عامة، والمخاطر التي تتعلق بالغش بصفة خاصة، والتي تواجهها المؤسسة خلال مدة نشاطها، كما خلصت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية الحد من هذه المخاطر ومنع حدوثها، وهذا من خلال ما يعرف بإدارة وتسيير المخاطر الذي يعتبر من مهام ومسؤوليات لجان المراجعة، وبعد استعراض كل من الجانب النظري لهذه الورقة البحثية وكذا الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر الفساد من أبرز أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات وأكثرها ضررا.
- الجرائم الإلكترونية في تزايد مستمر وتأقي في المرتبة الثانية بعد الفساد من حيث المخاطر الأكثر شيوعا.
- هناك مؤشرات أو علامات تسمى "عوامل المخاطر"، تبين وتشير للمراجع على إمكانية وجود مخاطر في مجال معين.
- التفكير الإيجابي ميزة من الميزات الأساسية لإجراءات المراجعة في إطار الحد من مخاطر الغش.

- وفيما يخص التوصيات، نرى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:
- يعد كاشف الفساد أداة فعالة ومثالية للكشف عن مخاطر الغش، خاصة وأنه يحافظ على السرية ويضمن إخفاء الهوية.
 - يعتبر التكوين والتحصين أحد أهم أدوات ووسائل الحد من المخاطر.
 - عنصر المفاجأة هو أحد أهم وسائل الحد من مخاطر الغش.

المراجع:

● باللغة العربية:

- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 27، (في شريفي عمر، 2013، التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمملكة المغربية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر،

<http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/3317/3/Binder1.pdf60.pdf>

● باللغة الأجنبية:

- Riadh Manita, Février 2008, L'audit externe : Démarche générale et processus d'évaluation des risques, EDC Paris, , P10.
- CGAP/World Bank,Décembre 1998; Audit externe des institutions de micro finance , volume1, série « Outil technique » N03,.
- Pascal dumontier, Sonda chtourou, Somaya ayedi , Tunis 2006, La qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises : Une étude empirique menée dans le contexte tunisien, Association francophone de Comptabilité,23p.
- The Institute of internal auditors /Global, 2017,Perspectives internationales l'audit interne et l'audit externe des roles distincts dans la gouvernance organisationnelle, numéro 8, ,P4
<https://global.theiia.org/translations/PublicDocuments/GPI-Distinctive-Roles-in-Organizational-Governance-French.pdf> .
- Nicholas J.price, July 1st 2019, Understanding the four types of audit report, <https://insights.diligent.com/audit-reporting/understanding-four-types-audit-reports/> .
- David cerassus, Denis cormier, 2003,Normes et pratiques de l'audit externe légal en matière de prévention et de détection de la fraude, Association francophone de comptabilité : Comptabilité-Audit-Contrôle, /1 Tome 9/ Pages 171 a 188.
- Ferma, 2003, Cadre de référence de la gestion des risques, P3.
- Alicia Tuovila, May 23d, 2019,Audit risk, <https://fr.scribd.com/document/440194715/Audit-Risk-Definition> .
- IAASB,2015, Handbook of International quality control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, IFAC, New York.
- Regina Stets, 13 February,2018,Full meaning of KPMG, <https://www.legit.ng/1151607-full-meaning-kpmg.html> .
- Audit Committee Institute KPMG, 2015, Outil6 : Exemple de liste de questions types liées a l'identification et l'évaluation des risques.